



حسم الجدل حول حقيقة المذهب النحوي لابن أجيروم الصنهاجي: دراسة تحليلية

أ. عائدة عبد الرحمن الحلوة

ملخص البحث

يسلط البحث الضوء على إشكالية مهمة امتدت سنوات طويلة دون أن يظهر الحسم فيها بشكل شاف، وهي تتمثل بالتحقق من صحة نسبة ابن أجيروم إلى المذهب الكوفي. إذ إن هذه النسبة قد نالت من الانتشار والشهرة ما جعلها عند كثيرين مقطوعاً بصحتها. فإن عددا كبيرا جدا من الدارسين والباحثين والمؤلفين قد تبعوا من قبلهم في إثباتها دون أي تحقق أو تدقيق. ومن المعلوم وجود فروق كبيرة بين المذهبين البصري والكوفي، تمثلت بشكل أساسي في موضوع السماع والقياس ونشأ عن ذلك الاختلافات المعروفة في موضوع الاختيارات النحوية من جهة، وفي موضوع المصطلحات المستخدمة عند كل منهما من جهة أخرى. وأما من قام بالتشكيك بهذه النسبة فهم قلة قليلة. وستقوم الباحثة باستعراض ما قاله ثلاثة منهم، أحدهم من العلماء القدماء، والآخرون من الباحثين المعاصرين، ثم بيان ما هو مشترك بينهم. ولكن قبل ذلك كله، قامت الباحثة بعرض موجز لنشأة كل من المذهبين مع بيان أبرز الفروق بينهما، وذلك لتسهيل الدراسة المقارنة التي توصلت من خلالها إلى خلاصة واضحة ختمت بها البحث.

أهمية البحث:

إن أهمية هذا البحث تنبع من حجم الإشكالية التي يسلط الضوء عليها، فهو يردّ نسبة غير صحيحة تم تداولها على مدى مئات السنوات. هذا بالإضافة إلى الشهرة الواسعة للنحويّ موضوع البحث، فإن الإمام ابن أجيروم الصنهاجي يعدّ في مصافّ النحاة الذين تم تناول مصنفاتهم بالدراسة والتدريس في مختلف البلاد العربية منذ مئات السنين وحتى يومنا الحاضر. هذا بالإضافة إلى العدد الكبير من الشروح والحواشي الموضوعية على مقدمته الأجرومية.

أهداف البحث:

مناقشة رأي القائدين بأن ابن أجيروم كان من نحاة الكوفيين، وذلك بعد إيراد حججهم ومناقشتها بموضوعية علمية، ثم إضافة أدلة أخرى من شأنها إبطال هذه النسبة، وترجيح موافقته لمذهب البصريين.

الأسئلة التي يجيب عنها البحث:

١. هل تصح نسبة ابن أجيروم إلى المذهب الكوفي كما هو متداول اليوم عند أغلب المشتغلين بالنحو؟
٢. هل ما تمسك به بعض المتقدمين والمتأخرين من النحاة والدارسين يعدّ بالفعل دليلا كافيا على ذلك؟
٣. هل القول بأن مذهبه بصري له أدلة ترجحه؟

منهج البحث:

اعتمد البحث على ثلاثة مناهج هي: المنهج الاستقرائي، والمنهج الوصفي، والمنهج التحليلي؛ فالأول لجأت إليه الباحثة لاستقراء المادة النحوية في المقدمة الأجرومية بشكل تامّ قبل العمل على تصنيفها بما يناسب هدف البحث.



وأما الوصف والتحليل فقد احتاجت إليهما للاستعانة على دراسة مذهب ابن أجروم والكشف عنه، وكذا بغية عرض آراء بعض الباحثين واللغويين في هذه المسألة، ومناقشتها، والخصوص إلى نتائج واضحة.

البحث

إنَّ مَنْ له أدنى اطلاع اليوم في علم النحو لا ينكرُ الشهرةَ الواسعةَ التي نالها الإمامُ العلامةُ المغربيُّ ابنُ أجرومَ الصنهاجيُّ، فقد ذاع صيتهُ في الآفاقِ منذَ قرونٍ عديدةٍ إلى يومنا الحاضرِ. وشهرتهُ هذهُ ليسَ مردُّها فقط إلى ما رُوِيَ حولهُ من أخبارِ الصلاحِ، وما ذكر فيه من نعوتٍ شريفةٍ وصفاتٍ منيفةٍ^١. إنما قد زاد في شهرته وامتدادها على مدى السنين الطويلة مؤلَّفهُ الشهيرُ في علم النحو، المعروفُ باسمِ المقدمةِ الأجروميةِ، إذ إنها تُعدُّ من أهمِّ المختصراتِ التعليميةِ التي عرفها التراثُ النحويُّ العربيُّ عندَ المتأخرين؛ فقد كانت منذَ وضعها ولا زالت إلى أيامنا هذه وسيلةً قيمةً في التعرفِ على المبادئِ النحويَّةِ الأساسيةِ، مع صلاحيتها لتعليمِ أبناءِ العربِ وغير العربِ. وهذا ممَّا دفع الشراخَ للتفافِ عليها بالشرحِ حيناً، والإعرابِ حيناً آخرَ، وبوضعِ الحواشيِ والتمماتِ أو النظمِ حيناً ثالثاً. وهذا بالرغمِ من المؤلفاتِ والكتبِ التعليميةِ الكثيرةِ التي سبقَتْها، كملحةِ الإعرابِ، وجملِ الزجاجيِّ، وعواملِ الجرجانيِّ.

وحين يحظى أحدُ النحاةِ بشهرةٍ كهذه، ويظهر انكبُّ العلماءِ والدارسينِ على مؤلَّفِهِ، وعنايتُهُم الشديدةُ به، فإنَّ عدداً من الأسئلةِ يتبادرُ إلى الذهنِ، ومن أبرزها: بم تميَّز أسلوبُ هذا النحويِّ؟ ما المنهجُ الذي سار عليه في عرضِ المادَّةِ التي تناولها؟ ما طبيعةُ مذهبه النحويِّ؟ ونحو ذلك من الأسئلةِ التي تهم الدارسينَ.

فأما بالنسبةِ لأسلوبه ومنهجه فمن الواضح أنه اتبع النهجَ التعليميَ وظهر بصورةِ الأستاذِ الآخذِ بيدِ الطالبِ بغيةَ تعريفِهِ في مدَّةٍ قصيرةٍ على أساسياتِ في النحوِ يستطيعُ الانطلاقَ منها والبناءَ عليها ليتوسَّعَ لاحقاً في تفاصيلِ هذا العلمِ.

وأما بالنسبةِ لمذهبه النحويِّ فإنَّ المشهورَ والمتداولَ عندَ المشتغلينَ بعلمِ النحوِ اليومَ، دراسةٌ وتدریساً، هو نسبةُ ابنِ أجرومَ إلى المذهبِ الكوفيِّ، وهي نسبةٌ قديمةٌ جداً، تمَّ تداولها ونقلها عن السيوطيِّ في كتابه "بغية الوعاة"^٢، ولا تزال متداولةً إلى اليوم، وبخاصَّةٍ بعد أن سلَّم بها وروج لها عددٌ كبيرٌ ممن ألفوا في كتبِ الخلافِ النحويِّ وبيانِ رجالِ المذهبينِ، البصريِّ والكوفيِّ. وكذلك ذُكرت هذه المقولةُ في عددٍ من الأبحاثِ والرسائلِ التي تضمنتْ في طياتها كلاماً، مختصراً كان أم مفصلاً، عن رجالِ المذهبِ الكوفيِّ. بل إن بعضَ أصحابِ هذه المؤلفاتِ ذهب إلى اعتبارِ ابنِ أجرومَ خاتمةَ رجالِ المذهبِ الكوفيِّ^٣.

لكن بالرغمِ من كلِّ ما هو شائعٌ اليوم من أنه كان كوفيُّ النزعةِ والمذهبِ، وبالرغمِ من قدمِ هذه النسبةِ التي ترجع إلى زمنِ السيوطيِّ، وبالرغمِ من كثرةِ القائلينَ والمسلمينَ بها قديماً وحديثاً، بالرغمِ من ذلك كلِّه، فإنه من المهمِّ البحثُ عن حقيقةِ الأمرِ بطريقةٍ علميةٍ. وهذا هو الهدفُ الأساسُ من هذا البحثِ الذي يسعى إلى استجلاءِ إجابةٍ واضحةٍ عن السؤالِ: هل كان ابنُ أجرومَ كوفيُّ المذهبِ حقاً في مقدمتهِ الأجروميةِ؟

وقبل ذلك لا بدَّ من وقفةٍ لبيانِ خصائصِ كلِّ من المذهبينِ النحويينِ، البصريِّ والكوفيِّ، ينتقل بعدها إلى الإجابةِ عن هذا السؤالِ. إن الاختلافَ بينِ البصريينَ والكوفيينَ لم ينشأ عنه نحوان متعارضان، وإنما هو اختلافٌ في المنهجِ المعتمدِ، وفي النظرةِ الخاصَّةِ التي أدت إليها بيئتان مختلفتان، بالإضافة إلى ظروفٍ معينةٍ أحاطت بنحاةِ كلِّ من المذهبينِ. فلم يصلِ اختلافُ المنهجينِ إلى غيابِ الرابطِ والتشابهِ بينهما. فإنَّ اللغةَ التي استقي منها هذا الدرسُ على اختلافِ بيئاته وأزمانه ومناهجه هي اللغةُ العربيةُ بكتابتها العزیزِ، وشعرها الفصيحِ، ولغةُ أعرابها السليمةِ الفصيحةِ النقيةِ.

وأما عن نشأةِ كلِّ من المذهبينِ، فقد بدأ الأمرُ في البصرةِ، حيث إنها كانت منذَ أوائلِ القرنِ الثانيِ مركزاً لطلابِ العلمِ من مختلفِ الآفاقِ. وكان لمساجدها ومكتباتها دور فاعلٍ في نشرِ علومِ العربيةِ بما اجتمع فيها من علماءٍ عظماءٍ عقدوا حلقاتِ التدريسِ المختلفةِ فيها، وازدحم عليها طلبةُ العلمِ والدارسونَ، وكانت أشهر حلقةٍ في اللغةِ والنحوِ حلقةُ الخليلِ بنِ أحمدِ الفراهيديِّ. وقد تميزتْ خصائصُ الدرسِ النحويِّ عندَ نحاةِ البصرةِ بأمرٍ معينٍ يأتي بيانهُ.

وأما بالنسبةِ لنشأةِ المذهبِ الكوفيِّ، فقد بدأ ظهوره على يدِ علي بنِ حمزة الكسائيِّ، الذي دخل الكوفةَ وهو غلامٌ، وفيها نشأ وأخذ



العلم عن مشايخها، شأنه شأن أبنائها في ذلك الزمان. لكنه لم يكتف بذلك، لا سيما أن أمر النحو في البصرة وشهرة شيوخها قد وصلت إلى الكوفة وملأت أجواء الدرس النحوي فيها. فشدّ الرحال إليها، وحضر حلقات الدرس فيها على اختلافها لكنه اقتصر بعد حين على حلقة الخليل لما رآه من علم عنده. واقتدى به فخرج إلى البادية يسمع أعرابها ويدون ما يسمع، ثم عاد بكلّ هذا المسموع المدوّن إلى البصرة ليعرضه على الخليل لكنه وجده قد توفّي. وقبل عودته إلى الكوفة، بلده الأصلي، استقرّ في بغداد يوسّع سماعه عمّن يرد إلى مجالس الخلفاء من الشعراء والخطباء والأدباء والأعراب، فتجمع لديه محصول كبير ومادّة لغوية واسعة أضيفت إلى ما كان عنده. وإنّ هذا التوسع تحديداً في السماع والرواية هو الذي أثر في تغيير منهج الدرس النحوي عمّا كان عليه عند البصريين.

ومن المعلوم أنّ السماع والقياس من أهمّ الأصول النحوية التي اعتمد عليها علماء النحو كافة. وقد بذل القدماء الجهود الجبّارة في تحريّ المسموع عن العرب الذين يحتج بكلامهم، ودأبوا على تدوينه ثم بناء الأقيسة اعتماداً عليه. ولا فرق بين الكوفيين والبصريين في إيلاء الأهمية لهذين الأصلين في الدرس النحوي، لكن ممكن الخلاف هو في المنهج الذي اتبعه كل من الفريقين في ذلك.

والكسائي لم يكن النحوي الوحيد الذي انتقل من الكوفة إلى البصرة وتلقّى النحو عن علمائها، ثم ازدادت بعد ذلك حصيلته من السماع، فقد تتبّع خطاه تلميذه الفراء؛ فكان لهما معا أثر كبير في التغيير الذي حصل. وإنّ أوّل ما يميّز المنهج الكوفي عن المنهج البصري هو التوسع في السماع والرواية.

وقد نتج عن هذا الأمر تطوّر آخر تمثل في اختلاف موقف المذهبين من القياس. فإنّ الاتساع في المسموع لدى الكسائي والفراء ومن سار على نهجهما دفعهم إلى تغيير كثير من الأقيسة التي قام البصريون بإرسائها وعدّها ثابتة حين اعتبروا الحصيلة اللغوية التي وصلوا إليها كافية للدرس وبناء القواعد والأقيسة عليها؛ ولذلك لم يقبلوا تغييرها أو الاستدراك عليها بما يجدّ من صور قليلة واردة عن الفصحاء، أو كثيرة مأخوذة عن غيرهم، بل صنفوا ذلك في المسموع أو النادر. فإن قلّ وفارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره أدرجوه تحت الشاذّ. وإن قلّ وكان لغة قبيلة فصيحة لكنها لم تشع، عدّوه لغة واستخدموها، فإن وقع وكان مما يكثر في الشعر، أو يقل ولم يرد في النثر فهو الضرورة. ولهذا كثرت عند البصريين الضرورات، والشواذ، واللغات، وما عدوه مما يسمع ويحفظ ولا يقاس عليه، وإن كان ذلك لغة قبيلة عربية فصيحة، إلا أنّها مع فصاحتها ليست من الشيوخ والكثرة بمنزلة المقيس عليها.

أما الكوفيون، فقد درسوا المادّة الجديدة التي وصلت إليهم، فوضعوا لها أقيسة جديدة أطلقوا بها الاستعمال، ولم يكتفوا بهذا، بل توسعوا في القياس على كلّ ظاهرة واردة في هذا المسموع إن اقتنعوا بصحتها وجواز القياس عليها. ونتيجة لذلك فقد كثرت أقيستهم.

وأما التطور الثالث الذي ميّز المذهب الكوفي عن البصري فتتمثل في وضع مصطلحات خاصة به، مثل تسميتهم التمييز تبييناً وتفسيراً، والصفة نعتاً، والمضارع مستقبلاً، والمصروف ما يجري، والممنوع من الصرف ما لا يجري، والبدل ترجمة، والجّر خفضاً، والضمير مكنياً أو كناية، وغير ذلك من المصطلحات التي كان للبصريين ما يقابلها. هذا بالإضافة إلى استعمالهم مصطلحات لم يكن لها ما يقابلها في النحو البصري، وإنما كانت الظاهرة الإعرابية التي أطلقوا عليها هذا المصطلح متفرقة في أبواب متعددة من النحو البصري، وذلك مثل مصطلح "الخلاف"، وهو عامل النصب عند الكوفيين في أبواب متعددة منها: نصب الفعل بعد الواو والفاء وثمّ في جواب النفي والطلب، وبعد "أو" ممّا عدّه البصريون بأن مضمرة. ومن ذلك أيضاً استعمالهم مصطلح "التقريب" في اسم الإشارة المتبوع باسم معرفة بعده نكرة منصوبة على أنّها حال عند البصريين، فنصبه عندهم، أعني الكوفيين، باسم الإشارة الذي سمّوه "التقريب"، فهو في مذهبهم معدود فيما يعمل عمل كان وأخواتها.

فهذا جزء من المصطلحات التي تطورت عند الكوفيين، فكانت ضمن الأمور التي ميزته عن النحو البصري.

وأخيراً تجدر الإشارة أيضاً إلى ابتعاد أصحاب المذهب الكوفي عن عدد من التأويلات والتعليلات التي لجأ إليها البصريون لتخريج عدد من الشواهد المخالفة لأقيستهم الثابتة عندهم. ولم يحتج الكوفيون إلى ذلك بما أنّهم فتحوا باب القياس واسعاً.

إذن النحو في البصرة كان أقدم نشوء منه في الكوفة، ثم حصلت تطورات أدّت إلى ظهور المذهب الكوفي، وامتدّت بامتداد النهج الذي سار عليه عدد من النحاة بعد الكسائي والفراء. وإذا تتبعنا كتب المؤرخين ومن ترجم للنحاة فإننا نجد أن الأوائل منهم لم يستعملوا أي اصطلاح فيه تصنيف للنحاة بحسب أي من المذهبين، إلى أن ظهر ذلك للمرة الأولى عند أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (٣٨٩)

ه) في ترجمته لأبي موسى الحامض؛ وكذا عند كلامه على ابن كيسان^٥. ثم بدأ عدد من المؤرخين باستعمال عبارات فيها التصنيف المذكور، ولم يقف الأمر هنا، فقد بدأ عدد كبير من النحاة الذين جاؤوا بعد ذلك بالاهتمام بنقل قول الفريقين في المسائل الخلافية، حتى وصل الأمر إلى تصنيف الكتب التي كان موضوعها بيان الخلافات بين المذهبين، ومنشأ كل واحد منها، مع نقل الأدلة التي ساقها كل من الفريقين، والردود كذلك. ومن أشهر هذه الكتب كتاب "التمييز عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين" للعكبري، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" للأبنباري، و"ائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة" للزبيدي، وغيرها. وهذا يظهر الاهتمام الشديد الذي حظي به هذا الموضوع، والذي استمر إلى يومنا هذا؛ فإن كثيرا من الدراسات اليوم تتناول مذاهب النحاة استنادا إلى كتب الخلاف.

وأما بالنسبة لهذا البحث فقد انطلقت الباحثة في موضوع نسبة ابن أجروم إلى المذهب الكوفي، والتي كان السيوطي من روادها، لبيان عدم دقتها، بالاستناد على ما ذكر حول الخلاف بين المذهبين في الاختيارات النحوية أولا، وفي المصطلح ثانيا. وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من الانتشار الواسع لنسبة ابن أجروم إلى المذهب الكوفي فإنه ليس كل من ألف في بيان رجال المذهب الكوفي مسلما بصحتها. فقد انقسموا في ذلك إلى قسمين:

- القسم الأول، وهم الأكثر اعتمدا هذه المقولة في مؤلفاتهم دون أي مناقشة أو اعتراض، ومنهم من نال شهرة واسعة واعتبر مؤلفه من المراجع الأساسية للدارسين في هذا المجال.
- وأما القسم الثاني فقد شكك في صحة هذه النسبة وأبى إلا التوقف عندها لإثارة التساؤل حولها أو للمناقشة والرد. وهم قلة وأنا أذكر ثلاثة منهم:

أما الأول: فهو الدكتور محمد سعد محمد أحمد الذي أعد بحثا بعنوان: "نزعات ابن أجروم الكوفية في متن الأجرومية"، حاول فيه أن يتتبع ميل ابن أجروم إلى نهج الكوفيين النحويين من جهتين: الإعراب التطبيقي والمصطلحات النحوية، وقد ذكر دافعا أساسيا جعله ينظر في هذا الموضوع، وهو، كما قال، "أن بعضا من كتب النحو ومدارسه عدت ابن أجروم من العلماء الكوفيين أو الذين يستظهرون المذهب النحوي الكوفي، وجعل آخرهم". فإن هذا قد أثار استغرابه الشديد لأن "الرجل من المتأخرين، وجل معاصريه أو معظمهم يصنفون ضمن مدارس الانتخاب: المدرسة البغدادية والأندلسية والمصرية، فكيف يلحقه هو بالكوفيين مع تأخره في الزمن؟"^٦.
وأما الثاني: فهو متقدم عليه في الزمن كثيرا، وهو الإمام العالم بابا الصنهاجي، أحد شراح الأجرومية، (ت سنة ١٠٢٢ هـ). فقد استوقفه كلام السيوطي الذي ينسب فيه ابن أجروم للمذهب الكوفي، فنقله في مقدمة شرحه غير مكتف بإبداء استغرابه الشديد منه، وإنما رد عليه^٧.

وأما الثالث فهو الباحث عبد العزيز بن هنية الذي أثار هذا الموضوع في رسالته الموسومة ب: "المدرسة المغربية في النحو العربي- متن الأجرومية عينه"، حيث ذكر من ضمن أهداف الرسالة إثبات أن "متن الأجرومية الذي يمثل النحو المغربي ليس كوفيا كله، بل يختار من المدارس كلها"^٨.

ومن المعروف أن السبيل لرفض نسبة ابن أجروم للمذهب الكوفي أو إثباتها الموافقة عليها هو تحري الأمر بطريقة علمية. وبما أنها بنيت على مادة المقدمة الأجرومية فلينظر في هذه المادة تحديدا. وهذا ما فعله كل من الإمام السوداني، والدكتور محمد سعد محمد أحمد، والباحث عبد العزيز بن هنية لكن مع بعض التفاوت في طريقة العمل.

- فأما الإمام السوداني فإنه نقل كلام السيوطي الذي فيه نسبة ابن أجروم إلى المذهب الكوفي، والتي اعتمد فيها على ثلاثة أمور فقط: "كيفما" و"واو رب" والتعبير بالنعمة. ثم زاد على ما ذكره أمورا، وعقب بقوله: "لا ينهض هذا كله دليلا على أنه كوفي المذهب في النحو، لأننا وجدنا كثيرا في هذه المقدمة على مذهب البصريين، وآرائها، واصطلاحاتها... ثم شرع في تعداد الأمور التي وجدها في هذه المقدمة مما يوافق المذهب البصري.

- وأما الدكتور محمد سعد محمد أحمد، فقد انطلق من بيان سمات المذهبين البصري والكوفي، وبيان ما قيل في أعلام كل منهما، ثم ذكر سمات مدارس الانتخاب، منتقلا بعدها إلى الكلام عن ابن أجروم والأجرومية، وإيراد ما ذكره السيوطي حين نسب المؤلف إلى المذهب الكوفي ثم قال ما نصه: "وبقي لنا أن ندلف بعد تفصيل الحديث في هذا المتن إلى الغوص في أعماقه لننظر نهج صاحبه المذهبي، وحقيقة



نسبته إلى الكوفيين، واستظهاره لآرائهم."

- وأما الباحث عبد العزيز بن هنية فقد عمد إلى ذكر كثير من مواطن الاتفاق بين النحو البصري والنحو المغربي، وكذا إلى ذكر كثير من مواطن الاختلاف بين النحو الكوفي والنحو المغربي، بغية نفي نسبة ابن أجروم إلى المدرسة الكوفية. وفيما يلي جدول يلخص ما توصل إليه كل من الثلاثة في دراسة مذهب ابن أجروم في المقدمة الأجرومية.

أولاً: في المصطلح

	ابن أجروم موافقا للكوفيين	مصطلح البصريين المقابل	ذكره الإمام أحمد بابا الصنهاجي	ذكره د. محمد أحمد	عبد العزيز بن هنية
١	النعمة	الوصف/ الصفة	نعم	نعم	نعم
٢	الخنض	الجر	لا	نعم	نعم

ثانياً: في الاختيارات النحوية

	ابن أجروم موافقا للكوفيين	مذهب البصريين في ذلك	ذكره الإمام أحمد بابا الصنهاجي	ذكره د. محمد أحمد	عبد العزيز بن هنية
١	ذكر في حروف الجر واو رب	الجار هورب المحذوفة	نعم	نعم	لا
٢	قال في اسم "لا" المفرد النكرة منصوب بغير تنوين	مبني	نعم	نعم	لا
٣	ذكر في النواصب حتى	النصب بعدها بأن مضمرة	نعم	نعم	نعم
٤	أصالة الفعل على المصدر. قال: "المصدر هو الاسم المنصوب الذي يجيء ثالثاً في تصريف الفعل."	أصالة المصدر على الفعل	لا	نعم	لا
٥	علة رفع الفعل المضارع. قال: "وهو مرفوع أبداً حتى يدخل عليه ناصب أو جازم."	علة رفعه وقوعه موقع الاسم	لا	نعم	لا
٦	لام كي ولام الجحود كل منهما تنصب المضارع بنفسها	النصب بأن مضمرة بعدها	لا	نعم	نعم (لام كي)
٧	الفاء تنصبه بعامل سموه الخلاف أو بنفسها عند بعضهم، والظاهر أن ابن أجروم يذهب مذهبه	النصب بأن مضمرة بعدها	لا	نعم	نعم
٨	الواو تنصبه بعامل سموه الصرف، والظاهر أن ابن أجروم يذهب مذهبه	النصب بأن مضمرة بعدها	لا	نعم	لا
٩	ذكر "أو" في النواصب	النصب بأن مضمرة بعدها	لا	لا	نعم
١٠	لم يذكر "كي" في حروف الجر	"كي" يجوز أن تأتي حرف جر	لا	نعم	لا
١١	لم يذكر "حاشا" في حروف الجر، وعند أكثر الكوفيين أنها فعل وليست حرف جر.	تأتي "حاشا" حرف جر	لا	نعم	لا
١٢	التوكيد بآبتع وتوابعه		لا	نعم	لا
١٣	لم يترجم لعطف البيان	يترجمون له	نعم	لا	لا
١٤	حد الإعراب على القول بأنه معنوي		نعم	لا	لا



فهذان الجدولان يبينان بوضوح ما ذكره كل من الثلاثة منفردا، وكذا ما اشتركوا في ذكره مما يتعلق باستعمال ابن أجزوم للمصطلحات الكوفية في الأجزومية، أو تأييده لمذهبهم بالنسبة للمسائل النحوية نفسها. وخلاصة ذلك أننا نجد ابن أجزوم قد وافق مذهب الكوفيين في ثلاث عشرة مسألة، وأنه استعمل مصطلحاتهم في موضعين. هذا بالنسبة لتتبع ميله الكوفي. وأمّا بالنسبة لتتبع مصطلحاته البصرية وتأييده لمذهب البصريين في المسائل، فقد تكلموا فيه أيضا والجدولان الآتيان يلخصان كذلك ما ذكره كل منهم منفردا وما اشتركوا في ذكره.

أولا: في المصطلح

	ابن أجزوم موافقا للبصريين	مصطلح الكوفيين المقابل	ذكره الإمام أحمد بابا الصنهاجي	ذكره د. محمد أحمد	عبد العزيز بن هنية
١	البدل	الترجمة والتبيين والتكرير	نعم	نعم	نعم
٢	الظرف	الصفة / المحل	نعم	نعم	لا
٣	التمييز	التفسير	لا	نعم	لا
٤	قال: المنصرف والاسم الذي لا ينصرف	المجرى والذي لا يجري	نعم	لا	لا
٥	المضمر	الكتابة والمكني	نعم	لا	نعم

ثانيا: في الاختيارات النحوية

	ابن أجزوم موافقا للبصريين	مذهب الكوفيين في ذلك	ذكره الإمام أحمد بابا الصنهاجي	ذكره د. محمد أحمد	عبد العزيز بن هنية
١	وفي إن ترفع الخبر	قالوا: مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخول إن	نعم	نعم	نعم
٢	حتى تستعمل حرف عطف في بعض المواضع	لا يجوزون استخدام "حتى" في العطف، وإنما يعربون ما بعدها بإضمار ما هو مناسب من العوامل	لا	نعم	نعم
٣	وجوب أن يأتي التمييز نكرة	يجوزون إتيانه معرفة	لا	نعم	لا
٤	العامل في المفعول به هو الفعل	العامل فيه الفعل والفاعل معا	لا	نعم	لا
٥	وأقسامه (أي الإعراب) أربعة	ثلاثة بإسقاط الجزم	نعم	لا	لا
٦	قوله: الأفعال ثلاثة	قالوا: الفعل قسمان	نعم	لا	لا
٧	قوله: المذكور قبله فعله	قالوا: يجوز تقدم الفاعل على فعله	نعم	لا	لا
٨	وقوله: العاري عن العوامل اللفظية	قالوا: مرفوع بالخبر	نعم	لا	لا
٩	وقوله: في كان ترفع المبتدأ	قالوا: مرفوعاً بما كان مرفوعاً به قبل دخول كان	نعم	لا	نعم
١٠	وتنصب الخبر على أنه خبرها	قالوا: على أنه حال	نعم	لا	لا
١١	وفي ظن تنصبهما على أنهما مفعولان	قالوا: على أن الثاني حال	نعم	لا	نعم
١٢	التوكيد تابع للمؤكد في تعريفه فقط	قالوا: وفي تكثيره	نعم	لا	نعم
١٣	رب حرف جر	قالوا: اسم	نعم	لا	نعم
١٤	قوله في المنادى المفرد المعرفة: يبنى على الضم	قالوا: يعرب بغير توين	نعم	لا	نعم
١٥	قوله في باب الاستثناء: "وإن كان الكلام منفيًا تامةً، جاز فيه البدل والنصب على الاستثناء."	بخالفون البصريين في البدلية، فقد ذهبوا إلى اعتباره عطف نسق، لأن "إلا" عندهم حرف عطف في الاستثناء خاصة.	لا	لا	نعم



الخلاصة والتوصيات:

بعد العرض والمقارنة نجد ما يلي:

أولاً:

إنّ ما استعمله ابن آجرّوم من المصطلحات البصرية في مقدمته الآجرّوميّة قد فاق من حيث العدد ما ورد فيها من مصطلحات الكوفيين.

ثانياً:

بالنسبة للاختيارات النحويّة، فقد ساوى تقريباً في أخذه من كلا المذهبين. هذا مع الإشارة إلى أن بعض شراح الآجرّوميّة اعتبر أن قوله "والأمر مجزوم أبداً" قد يكون أراد به البناء ولكنه عبر بذلك تجوزاً. وكذلك يشار إلى أن بعضهم يعتبر أن تعداده الحروف العشرة في الجواز لم يرد به أنها كلها تصب بنفسها، وإنما أراد الاختصار وتقريب المسألة للمبتدئين. ثم إنه إضافة إلى ما ذكره كل من الإمام أحمد بابا الصنهاجي والباحثين وبحسب بعض المصادر التي تناولت مصطلحات المذهبين، فإن ابن آجرّوم استخدم مصطلحي الحال والتوكيد من المصطلحات البصرية ويقابلهما القطع والتشديد عند الكوفيين. والخلاصة أن ابن آجرّوم لم يكن كوفيّ المذهب كما شهر عنه منذ مدة طويلة، بل على العكس من ذلك، فقد ظهر ميله الشديد للمذهب البصريّ، وتعلقه الشديد بسبويه، إمامهم الجليل، وقد ظهر بوضوح أنه كان ينتقي من المذهبين، فهو على منهج وطريقة أصحاب المدرسة البغدادية.

المصادر والمراجع:

أ. الكتب:

- ١- ابن آجرّوم، أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي. الرياض: دار الصميعي، ط١، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين. بيروت: المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣- الحديثي، خديجة. المدارس النحوية. الأردن: دار الأمل، ط٣، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة. تح: أبو الفضل إبراهيم. بيروت: المكتبة العصرية، لا ط، لا ت.
- ٥- القوزي، عوض حمد. المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري. جامعة الرياض: عمادة شؤون المكتبات، ط١، ١٩٨١ م.
- ٦- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، ط١، ١٢٧٢ هـ - ١٩٥٤ م.
- ٧- المخزومي، مهدي. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو. مصر: مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٨ م.

ب. الأطاريح:

- ١- ربيع عمار. مدرسة النحويّ المغرب والأندلس خلال القرنين السابع والثامن الهجريين. رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية الآداب واللغات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ٢٠٠٨.
- ٢- السوداني، أحمد بابا. الفتح القيوميّة في شرح الجرّوميّة. أطروحة مقدمة لنيل الماجستير، قسم اللغة العربية، جامعة حسبية بن بو علي، الشلف. إعداد: الطالب ابن شماني محمد. ١٤٢٨-١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨-٢٠٠٧ م.
- ٣- ابن هنية، عبد العزيز. المدرسة المغربية في النحو العربي، متن الآجرّومية عيّنة. رسالة مقدمة لنيل الماجستير، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ٢٠٠٩ م.



ج. بحوث منشورة في مجالات محكمة :

أحمد ، محمد سعد محمد. نزعات ابن آجرّوم الكوفية في متن الأجرّومية. بحث منشور في مجلة الآداب سنة ٢٠١٥.

الهوامش :

- ١ من ذلك ما ذكره الكتاني في سلوة الأنفاس بقوله عنه في مطلع ترجمته: "الشيخ الفقيه الإمام × العالم العلامة الهمام × الأستاذ المقرئ الأنوم × النحوي البركة الأئزه × الولي الصالح × الشهير الواضح × نزيل فاس: سيدي محمد بن محمد بن داود الصنهاجي..."
- ٢ قال السيوطي: "وهنا شيء آخر: وهو أننا استفدنا من مقدمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو لأنه عبّر بالخفض، وهو عبارتهم، وقال: الأمر مجزوم، وهو ظاهر في أنه معرب، وهو رأيهم، وذكر في الجوازم "كيفما"، والجزم بها رأيهم، وأنكره البصريون، فتفتن (بغية الوعاة: ٢٢٨/١).
- ٣ من هذه المؤلفات على سبيل المثال لا الحصر:
 - ١- رسالة ماجستير بعنوان: "منهج ابن الأنباري في الاحتجاج من خلال كتاب "الإنصاف في مسائل الخلاف"، نوقشت سنة ٢٠٠٩ ورد فيها ما يلي: "وأخر شخصية كوفية هي ابن آجرّوم الصنهاجي المغربي." (ص ١٦)
 - ٢- كتاب "البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة" للفيروزآبادي (مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، عدد الأجزاء ١، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ط ١)، ذكر المؤلف محمّد المصري في مقدمته ما نصه: "ابن آجرّوم الصنهاجي المتوفى سنة ٧٢٢، الذي كان آخر النحاة الذين استظهروا آراء المدرسة الكوفية." (ص ١٠)
 - ٣- كتاب "مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو"، للدكتور مهدي المخزومي يقول فيه: "ومن الكتب الكوفية المقدمة المعروفة المشهورة بالآجرّومية لمحمّد بن محمّد بن داوود الصنهاجي، المعروف بابن آجرّوم، المتوفى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة، وهي مختصر في النحو الكوفي." (ص ٩٤).
- ٤ انظر كتاب "طبقات النحويين واللغويين ١٧٠ - ١٧١.
- ٥ انظر المصدر نفسه ١٧٠ - ١٧١.
- ٦ انظر بحثه المذكور ص ١٩١.
- ٧ انظر رسالة الماجستير بعنوان: "الفتوح القيومية في شرح الجرّومية لأحمد بابا الصنهاجي" تحقيق ودراسة (السنة الجامعية ١٤٢٨هـ / ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٧ م - ٢٠٠٨ م): وما ذكره: "لا ينهض هذا كله دليلاً على أنه كوفي المذهب في النحو، لأننا وجدنا كثيراً في هذه المقدمة على مذهب البصريين، وآرائها، واصطلاحاتها..."
- ٨ انظر رسالته المذكورة ص ٦.